

بيده حرم بسوطه او بسوط حرم بعضى او قطع عضو حرم قتله  
لان ذلك يجوز الحاجة ولا ضرورة في الاثقال مع تحصيل المقصود  
بالاخف وفاية الترتيب المذكور انه متى خالف وعدل الى  
رتبة مع امكان الاكتفاء دونها ضمن منهاج مع شرحه للرمل  
ولو ان رفع شتره كان وقع في ماء او نار وانتشرت رجليه او حال  
بينهما اجارا او خنوق لم يضرب به كما صح به الاصل في روض **قوله**  
ويجب الرفع على من لم يخف على نفسه الرفع افهم انه لو خاف  
على نفسه لم يجب الرفع ويجوز التمكن له واستشكل بان  
الزنا لا يباح بالاكراه واجيب بانه لا يلزم من الصيال الاكراه  
اذا الاكراه يعتبر فيه التخويف بالعقوبة العاجلة تأمل كذا  
بخط شيخنا الزياي **قوله** عن بضع سوا بضع اهلها وغيرهم ومثل  
البضع مقل مائه **قوله** وعن نفس ولو مملوكة خرج المال الذي  
لا روح فيه فانه لا يجب الرفع عنه لانه يجب اباحته للغير  
والا وجه كما يحتمل الاذرى لزوم الامام ونوابه الرفع عن  
اهوال رعاباهم رملي **قوله** كرا ن محصن وتارك صلاة لله وقاطع  
طريق تحتم قتله كذا بخط شيخنا **قوله** فان قصرها مسلم يحق  
الدم ولو لم يخنون خلافا للملأوى ومريض فلا يجب دفعه فلا  
يجوز الاستسلام بل يسن كما افهمه كلام الروض لغيره الى داود  
كن خير ابن قابيل وهابيل فبلغ عثمان عبده وكانوا رعاياه  
من الرفع يوم الدار وقال من القى سلاحه فهو حر واشتهر  
ذلك في الصحابة ولم ينكر عليه احدا الا اذا المصول عليه ملكا  
توجد في زمانه او عايناه في زمانه وكان في عدم قتله  
مصلحة عامة فيجب عليه الرفع عن نفسه ولا يجوز له

الاستسلام

الاستسلام كما افق به الرمل ويشترط الوجوب في البضع وفي نفس  
غيره **قوله** ان لا يخاف الرفع على نفسه فهو رمي الصايل ولو  
بهمية فيحصل فيه بالرفع من قتل وغيره لا بجره ساقطة  
عليه مثل كسرها اي لا تهدر وان كان دفعها واجبا لم تندفع  
عنه الا كسرها ان قصد لها ولا اختيار بخلاف البهمية نهر لو كانت  
موضوعة بمحل او حال تضمن كان وضعت بروشن او على معتدل  
لكنها ما بدلة هدرت **قوله** لو عرض قال الرزكشي العض اذا كان يجاز  
فهو بالضا او يغيرها فهو باطا مثل عظم الزمان وعظم الحرب  
انتهى قاسي **قوله** والمعضوض معصوم او حر وجه ذلك في الحر  
انه غير ملتزم لاحكام **قوله** لم يرضي اي العاض المعضوض  
كف نفسه لان العض لا يجوز بحال وقد اهدر النبي صلى الله عليه  
وسلم تشية العاض كما في الصحيحين وقال بعض احكام اخاه  
كما يعض الفحل قال ابن ابي عسرون الا اذا لم يكن التخلص  
الا به اي بالعض فان لم يمكنه التخلص الا بالتلاف عضو  
كفقي عينه وفتق بطنه فله ذلك من فلك لحيه بان يرفع احد  
عن الاخر بلا جرح **قوله** او كان المعضوض غير من ذكر بان كان  
زانيا محصنا وتارك صلاة بعد الامر او قاطع طريق فمريض  
مما قاله الشيخ **قوله** لان العاض اذا تخلص بحقه بالعض ويصرف  
هنا وفيما ياتي في عدم امكان التخلص لدون ما وقع اي لعس  
اقامة البينة على خلاف **قوله** وكذا الوطعن عين من اطلع وهو  
ممنوع من المنظر ولو امره او امره او قال في ثي الروض وجاز  
لغير المراهق مع انه غير مكلف لانه في حرمة النظر كالبالغ  
والرعي تعزير وهو لا يختص بالمكلف ولهذا يجوز دفع الصايل